الفصل الثاني

القدس في قرارات جامعة الدول العربية

مروة أديب جبر

تقديم

إن المكانة التي تتمتع بها مدينة القدس تجعل منها مدينة متُفردة على مدن العالم، روحيًا وتاريخيًا، فهي متحف حضارات العالم، تجمع تراث الديانات السماوية وآثارها، ويشكل موقعها أهمية خاصة لتلاقح الحضارات على مر العصور؛ لذلك كانت مطمعًا لكثير من الغزوات على مدى تاريخها الطويل، لكن أخطر تلك الغزوات هي الغزوة الصهيونية، حيث استفادت من تجارب الغزوات السابقة، فكانت غزوة استيطانية إحلالية، تعتمد العنف سبيلًا للاستيلاء على فلسطين بما فيها القدس، وبعد الاستيلاء على فلسطين والجزء الأكبر من القدس عام ١٩٤٨ بعمليات قتل وتدمير، ترقى إلى جرائم التطهير العرقي، استكملت إسرائيل السيطرة على ما تبقى من أرض فلسطين التاريخية عام ١٩٦٧، بالإضافة إلى كامل سيناء، ومرتفعات الجولان، ومزارع شبعا، وعمدت سلطات الاحتلال إلى تنفيذ مخطط مرحلي لتهويد مدينة القدس عن طريق تغيير طبيعة المدينة، ديموغرافيًا وطبوغرافيًا، وفرض أمر واقع يصعب تغييره، متجاهلة بذلك حقوق المواطنين الفلسطينيين، وكذلك حقوق أتباع الديانتين، المسيحية والإسلامية، والعمل على إفراغ المدينة من أصحابها الأصليين، وإحلال اليهود محلهم، باستعمال كل الوسائل والإجراءات السياسية والإدارية، والاجتماعية، والاقتصادية.

وعودة إلى عام ١٩١٧، و«وعد بلفور» في ٢ نوفمبر واحتلال القوات البريطانية فلسطين في العام نفسه، نجد تهيئة لمرحلة هامة، تلاها فرض الانتداب البريطاني على فلسطين عام ١٩٢٢، والذي نصت الفقرة الثانية من صكه على «وضع البلاد في ظروف سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء الوطن القومي اليهودي». ونصت المادتان السادسة والسابعة على «تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين ...»[١].

فرضت قضية فلسطين نفسها على الأعمال التحضيرية لإنشاء جامعة الدول العربية، وإذا كانت الدورة الأولى لمجلس الجامعة دورة خاصة لبحث العدوان الفرنسي على سورية، فقد كانت الدورة الثانية (أكتوبر ـ ديسمبر ١٩٤٥) لبحث القضية الفلسطينية، وكان أول عمل يشغل الجامعة هو «لجنة التحقيق الأنجلو ـ أمريكية»، التي بدأت عملها، في يناير/ كانون الثاني ١٩٤٦، وكان السبب في إرسال تلك اللجنة هو ازدياد النشاط الصهيوني في الضغط على الحكومتين البريطانية والأمريكية لرفع القيود عن الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتسهيل انتقال الأراضي لليهود[٢].

أصدرت اللجنة تقريرها في ٢٠ أبريل ١٩٤٦، وكان من أهم توصياتها إعطاء مائة ألف رخصة لليهود لدخول فلسطين خلال عام ١٩٤٦، واستبدال قوانين انتقال ملكية الأراضي بقوانين تستند إلى سياسة حرة في بيع الأراضي[٣].

وكانت تلك بداية الطريق لتغلغل الولايات المتحدة في المنطقة، وإلغاء عزلتها التي كسرت طوقها في أواخر الحرب العالمية الثانية بانضمامها إلى الحلفاء.

أول مؤتمر قمة عربي

عندما نشرت «اللجنة الأنحلو ـ أمريكية» تقريرها وتوصياتها، تفجرت مشاعر الغضب في أنحاء الوطن العربي، وعم الإضراب فلسطين، وعلى إثر ذلك دعا الملك فاروق، ملك مصر، (وصاحب بلاد النوبة والسودان وكردفان ودارفور) إلى عقد مؤتمر قمة عربي، فالتأم المؤتمر في ٢٧ـ٢٨ / ٥/ ١٩٤٦ في أنشاص، وأصدر بيانًا أوضح بأن قضية فلسطين ليست قضية خاصة بعرب فلسطين، بل هي قضية العرب جميعًا، وأنه ليس بالإمكان الموافقة على أية هجرة جديدة، وأن ذلك نقض صريح للكتاب الأبيض (١٩٣٩) الذي ارتبط به الشرف البريطاني. وكُلِّف الأمين العام بنقل نتائج مداولاتهم، وتوجيهات حكام العرب إلى مجلس الجامعة.

وتنفيذًا لتوجيهات حكام العرب، عقد اجتماع مجلس الجامعة في بلودان في دورة استثنائية لاتخاذ الموقف المناسب من توصيات «اللجنة الأنجلو ـ أمريكية»، والرد عليها، وذلك في ٨ يونيو / حزيران ١٩٤٦، وتم اتخاذ عدد من القرارات، بإرسال رسائل إلى الحكومتين، الأمريكية والبريطانية ودعوة الفلسطينيين إلى جمع كلمتهم، واتخاذ قرارات لتنظيم التحرك، أما القرارات السرية فتنفذ في حال قبول توصيات لجنة التحقيق وهي:

ـ عدم السماح بأي امتياز اقتصادي جديد لبريطانيا والولايات المتحدة أو رعاياهما.

ـ عدم تأييد مصالحهما في أي هيئة دولية.

ـ مقاطعتهما مقاطعة أدبية.

ـ إلغاء امتيازاتهما في البلاد العربية.

ـ شكواهما إلى مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة[٤].

وبالرغم من أن القدس لم يكن لها ذكر، سواء في تقرير اللجنة، أو في قرارات قمة أنشاص، أو بلودان، فإن هذه الخلفية تمثل خلفية هامة لتلك المرحلة. وكانت القدس قد ذكرت في «مشروع موريسون»، الذي عرض في

المؤتمر الذي حضره ممثلو الدول العربية، في لندن في سبتمبر/ أيلول ١٩٤٦، حيث عرض الجانب البريطاني تصوره لحل المشكلة على أساس توصيات «اللجنة الأنجلو- أمريكية»، والاتجاه السريع نحو إقامة الحكم الذاتي، وصياغة دستور للبلاد: منطقة عربية، ومنطقة يهودية، ومنطقة القدس، ومنطقة النقب. وكانت الفقرة الثالثة منه تتعلق بوضع القدس، ونصها ما يلي:

- تشمل مقاطعة القدس: مدينة القدس، وبيت لحم، وضواحيهما المباشرة.

وبما أن المشروع يوقع بالمصالح العربية أضرارًا كفرض التقسيم، ويحرم العرب من النقب، ويسمح بهجرة ١٠٠ ألف يهودي فورًا، ويسلب العرب خيرة أراضيهم، وهو بمثابة تراجع بريطانيا عن سياستها في «الكتاب الأبيض» لعام ١٩٣٩ فقد رفض العرب المشروع، رفضًا قاطعًا كما رفضه اليهود، وأعلنت بريطانيا إخفاقها في الوصول إلى حل في ١٤ فبراير/ شباط ١٩٤٧، محيلة الأمر إلى الأمم المتحدة.

لم تختلف الممارسات البريطانية تجاه القدس عن ممارساتها تجاه القضية الفلسطينية ككل، فقد تميزت بتسهيل سيطرة الصهاينة على المدينة، والحكم البلدي فيها، فقد تلاعبت الإدارة البريطانية بحدود مسطح البلدية، وبقوائم الناخبين، بحيث تستثني الأحياء العربية منها مثل الطور، سلوان، العيسوية، شعفاط، وبيت صفافا العربية، بينما الأحياء اليهودية، مهما بعدت، تدخل في مسطح البلدية، فسهلت على اليهود الادعاء بتحقيق أكثرية في المدينة، والمطالبة برئاسة بلديتها[٥].

وضع القدس في قرار تقسيم فلسطين

قضى قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الأمم المتحدة في ٢٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧ باستبعاد القدس من الدولتين العربية واليهودية، على أن تكون تحت إشراف مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة، بوصفها كيانًا منفصلًا.

وعلى الرغم من موافقة الصهيونيين على قرار التقسيم، كمرحلة مكنتهم من إعلان دولتهم، مساء يوم ١٤/ ٥/ ١٩٤٨، إلا أن القدس كانت محط أنظارهم، وازدادت هجماتهم الوحشية خلال الثلث الأول من عام ١٩٤٨ على المدن، والقرى العربية، ووقعت ضمن منطقة القدس المذبحة المروِّعة في دير ياسين في ٩/ ٤/ ١٩٤٨، التي راح ضحيتها ٢٥٠ من المواطنين الفلسطينيين العرب بين رجل، وامرأة، وطفل، معظمهم ذُبح ذبحًا[٦].

واصلت القوات الصهيونية هجماتها على محيط القدس، فاحتلت القدس الغربية (الجديدة) كلها بما في ذلك حي القطمون العربي في ٢٩/ ٤/ ١٩٤٨.

وفي ٧/ ٥/ ١٩٤٨ رتب الأمين العام لجامعة الدول العربية مع المندوب السامي البريطاني في أريحا هدنة، وافق عليها الصهيونيون، وما لبثوا أن خرقوا الهدنة بمجرد خروج البريطانيين في ١٤/ ٥/ ١٩٤٨ وأخذوا يحتلون ما بأيدي العرب، وبوصول قوات «الجيش العربي» لإنقاذ المدينة المقدسة ليلة ١٧- ١٨/ ٥/ ١٩٤٨، أمكن صد كل محاولة لاقتحام المدينة القديمة، كما أمكن تطهير الحي اليهودي داخل السور، واحتلاله في ٢٨/ ٥/ ١٩٤٨. لكن توقيع الهدنة الأولى أضعف الموقف العربي في مدينة القدس.

عين الكونت فولك برنادوت وسيطًا للأمم المتحدة في ٢٠/ ٥/ ١٩٤٨ الذي اقترح ضم القدس إلى الإقليم العربي، مع منح الطائفة اليهودية حق الاستقلال بشؤونها البلدية، ووضع تدابير خاصة لحماية الأماكن المقدسة[٧]. ورد موشى شارتوك (شاريت) وزير خارجية الحكومة المؤقتة لإسرائيل على هذا الاقتراح في ١/ ٧/ ١٩٤٨ بالرفض التام[٨].

في الأسبوع الأخير من يوليو/ تموز ١٩٤٨ وصل برنادوت إلى بيروت بدعوة من أمين عام جامعة الدول العربية، عبد الرحمن عزام، حيث توالت الاجتماعات، وانضم إليهما رجال الحكومتين السورية واللبنانية، ودار البحث حول تجريد القدس من السلاح، ومراقبة الهدنة، ومنع اليهود من خرقها، وافق الجانب العربي على تجريد القدس من السلاح، بينما رفضت «الهيئة العربية العليا» ذلك رفضًا باتًّا، كما رفض الصهيونيون تجريد القدس، وسحب «الهاجاناه» قائلين: إن القدس عاصمتهم الخالدة.

وإذا كان رفض الصهيونيين مدعومًا بقوة حمته وثبتته، فإن رفض الهيئة العربية العليا لم يتعد تسجيل موقف، إذ أنه لم يكن لدى الهيئة العربية العليا من القوة لكي تفرض ذلك الرفض.

استمر برنادوت بمساعيه ومقترحاته الخاصة بفلسطين والقدس التي لم ترض العرب، ولم ترض الصهيونيين، وقد دفع برنادوت حياته ثمنًا لتلك المقترحات، فقد اغتالته مجموعة من الصهيونيين تنتمي إلى منظمة ليحي (شتيرن).

وبعد قرار مجلس الأمن، رقم ٦٢، في ١٦/ ١١/ ١٩٤٨ برسم خطوط هدنة دائمة، وسحب وتخفيض القوات المسلحة من الأطراف المعنية، وقع موسى ديان باسم إسرائيل، وعبد الله التل عن القوات الأردنية، والقوات العربية الأخرى كافة، في منطقة القدس [أي القوات المصرية والقوات غير النظامية].

باغتيال برنادوت توقفت الجهود لإيجاد تسوية، فانتهزت الدول العربية فرصة تكوين «لجنة التوفيق»، بقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ بتاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٤٨، التي كان من مهامها وضع نظام دائم لتدويل منطقة القدس بدلًا من النظام الذي وضعه مجلس الوصاية، ووافقت وفود معظم الدول العربية خلال اجتماعاتها باللجنة عام ١٩٤٩ على فكرة التدويل التام لمنطقة القدس، على أساس وحدتها، أما الجانب الصهيوني، فقد قامت اقتراحاته على أساس الأخذ بالوضع الراهن للمدينة، التي كان يسيطر على معظمها، ويقتصر التدويل على الأماكن المقدسة في الأحياء القديمة، التي كانت تحت سيطرة الجيش العربي الأردني[٩].

انتهت «لجنة التوفيق» إلى مشروع أقرب إلى وجهة النظر الصهيونية لكنه رفض من الجميع، العرب والصهيونيين، كما رفضته الجمعية العامة لخروجه عن فكرة التدويل الشامل لمنطقة القدس.

وفي ٢٩/ ١٢/ ١٩٤٩ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٣٠٣، الذى أكد عزمها على وضع القدس تحت نظام دولي دائم، يضمن حماية الأماكن المقدسة داخل القدس وخارجها، حسبما نص عليه قرار التقسيم بالنسبة لمدينة القدس.

ورأت الوفود العربية في هيئة الأمم المتحدة أن تؤيد تدويل القدس لعدة أسباب[١٠]:

١ـ الظهور بمظهر متحد في الأمم المتحدة.

٢ـ كسب عدد غير قليل من دول العالم المسيحي وتأييدها للقضايا العربية.

٣ـ إن التدويل لن يتحقق عمليًا.

٤ـ تدويل القدس يعطي الفرصة لآلاف اللاجئين الفلسطينيين للعودة إلى الجزء المحتل من القدس.

٥ـ إظهار إسرائيل على حقيقتها التوسعية، وعدم الالتزام أمام الرأي العام العالمي.

عندما أقر مجلس الوصاية النظام الذي أعده لمدينة القدس في ٤/ ٤/ ١٩٥٠ كانت إسرائيل قد أعلنت رسميًا قبل ذلك وفي ١١/ ١٢/ ١٩٤٩ نقل عاصمتها إلى القدس، كما قامت الأردن في اليوم التالي ١٢/ ١٢/ ١٩٤٩ بإعلان ضمها ما تبقى من أراضي فلسطين تحت سيطرتها، بما فيها منطقة القدس، وقد اعترفت بريطانيا في الوقت نفسه اعترافًا قانونيًا بإسرائيل، كما اعترفت بضم الأراضي الفلسطينية إلى الأردن، وفي أبريل/ نيسان ١٩٥٠ وافق البرلمان الأردني رسميًا على الضم.

كان أداء الجامعة العربية حتى هذا التاريخ ليس على مستوى الحدث، ولم تول قضية القدس الاهتمام اللازم، وكان تركيزها على القضية الفلسطينية بشكل عام، وربما ذلك يعود إلى أنه لم تكن هناك خطة إستراتيجية تعمل على أساسها، فدول الجامعة إما تحت الاحتلال الأجنبي، أو حديثة الاستقلال، ولديها مشكلاتها الخاصة، فكانت القرارات العربية مجرد ردود أفعال على ما يجري على أرض الواقع من وقائع.

بحثت جامعة الدول العربية موضوع ضم الضفة الغربية إلى الأردن، وبعد مناقشات تم التوصل إلى صيغة توفيقية « ....فإن المملكة الأردنية الهاشمية تعلن أن ضم الجزء الفلسطيني إليها إنما هو إجراء اقتضته الضرورة، وأنها تحتفظ به وديعة تحت يدها على أن يكون تابعًا للتسوية النهائية لقضية فلسطين ....»[١١].

ولم يعد من اليسير تطبيق النظام الذي وضعه مجلس الوصاية، أو تدويل المدينة؛ لذلك رأت الوفود العربية في الأمم المتحدة في دورتها الخامسة (شتاء ١٩٥٠) أن تبقى الأوضاع عند المرحلة التي بلغها التدويل، دون التقدم بمشروعات جديدة.

وهكذا فرضت إسرائيل واقع تقسيم القدس مرحليًا، مع احتفاظها بحوالي ٨٠٪ من منطقة القدس.

وفي دورة مجلس جامعة الدول العربية التالي لقرار الكنيست إعلان القدس عاصمة لإسرائيل خلت قرارات المجلس من أي تعليق، واكتفى المجلس ببحث ملاحظات الدول العربية على نظام التدويل، وقرارات مجلس الوصاية.

وتابعت إسرائيل إجراءاتها لتهويد المدينة، فسنَّت قانون أموال الغائبين بتاريخ ٣١/ ٣/ ١٩٥٠، الذي يقضي بمصادرة أموال وأملاك كل من هو غائب عن فلسطين، وعن القدس، في الوقت الذي امتنعت فيه عن تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، الذي نص في فقرته الحادية عشرة على العودة أو التعويض للاجئين الفلسطينيين، واستطاعت بتطبيق هذا القانون أن تضع يدها على كل الممتلكات المنقولة، وغير المنقولة التي تخص العرب في القدس، ويقدر عددهم بنحو ستين ألفًا، ويمتلكون ٨٠٪ من الأراضي والمباني في المنطقة التي احتلتها من القدس، تم ذلك دون أي اعتراض أو مشاكل[١٢]

وفي عام ١٩٥٢ قامت إسرائيل بنقل وزارة خارجيتها إلى مدينة القدس، وكان طبيعيًّا أن تستنكر هذا الإجراء غالبية الدول، حتى تلك التي أقامت علاقات مع إسرائيل، وذلك احترامًا منها للأمم المتحدة ومشروعها لتدويل القدس.

وجاء قرار مجلس الجامعة رقم ٤٢٧ الدورة ١٦ بتاريخ ١٤/ ٦/ ١٩٥٢، ردًّا على نقل وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى القدس، فقد نص على مواصلة المساعي الدبلوماسية لمعارضة نقل وزارة الخارجية الإسرائيلية، وتكليف الوفود العربية في الأمم المتحدة بإثارة الموضوع عند عرض قضية فلسطين[١٣].

أما الجزء الشرقي المتبقي من القدس بعد عام ١٩٤٨ فكان بحاجة ماسة إلى دعم مالي ومعنوي كبيرين، حيث تقلصت مساحة القدس، بينما زادت الكثافة السكانية بسبب هجرة فلسطينيي القدس الغربية، وهم حوالي ٦٠,٠٠٠ مواطن فلسطيني، نصفهم سكن البلدة القديمة، مع قلة الإمكانات، لذلك كان بحاجة ماسة إلى التطوير، والدعم، والمشاريع الإسكانية، ومشاريع الحفاظ على تراثها التاريخي، ولكن ذلك لم يكن متوفرًا لدولة ناشئة محدودة الموارد، كالمملكة الأردنية الهاشمية، وكان ذلك واجب الدول العربية والإسلامية، لكن ما كشفت عنه قرارات مجلس الجامعة في تلك الفترة لا يوفر المطلوب، وفي أواخر الخمسينيات في عام (١٩٥٨) بدأ التعمير في الحرم الشريف على أساس قرار مجلس الجامعة رقم ١٣٩٠ بتاريخ ١٧/ ١١/ ١٩٥٧، بدعوة الحكومات العربية ومنظمات إسلامية، وجرى تطوير منطقة تجارية جديدة في الشمال والشرق من المدينة القديمة.

واقتصر دور الجامعة العربية على الحد الأدنى، وهو اتخاذ قرارات بإصلاح مسجد الصخرة الشريف، ومساهمات الدول العربية في ذلك، ودعوة الحكومات العربية للتعاون في تشكيل لجنة تنظيم التبرعات، وتقديم مساعدة لدار الطفل العربي بالقدس، وفي أبريل/ نيسان ١٩٦٢ اتخذ مجلس الجامعة قرارًا بإنشاء مكتب للجامعة في القدس.

إنشاء مبنى الكنيست الإسرائيلي في القدس

بدأ العمل في بناء مبنى الكنيست الإسرائيلي في عام ١٩٦١، واستمر ستين شهرًا، أرادت إسرائيل بهذا العمل أن تجعل من القدس عاصمة فعلية للدولة الصهيونية، وأن تجعلها مقرًّا لهيئتها التشريعية ولجانها[١٤].

وبقيام «منظمة التحرير الفلسطينية» تقدم رئيس لجنتها التنفيذية، السيد أحمد الشقيري، بمقترحات إلى مجلس الجامعة، في دورته السادسة والأربعين، حول محاولة إسرائيل تهويد مدينة القدس، بنقل مؤسسات الحكم إليها، فاتخذ المجلس القرار رقم ٢٢٤٢ بتاريخ ١٢/ ٩/ ١٩٦٦، وهو عبارة عن خطة عمل متكاملة للتحرك العربي في الأمم المتحدة، وعلى الصعيد الدولي، وفي المجال العربي، وأحال القرار المقترحات المقدمة من رئيس «منظمة التحرير الفلسطينية» إلى الحكومة الأردنية وسائر حكومات الدول الأعضاء، و«القيادة العربية الموحدة»، لتنظر فيها، كل فيما يخصه، وتلك المقترحات هي[١٥]:

١ـ يقترح على الحكومة الأردنية كواجب قومي أسمى، أن تبادر إلى إعلان القدس عاصمة للبلاد بأسرها، من جملتها فلسطين المحتلة، باعتبار أن الأردن هي فلسطين، وأن فلسطين هي الأردن، وأن تنقل الوزارات ومؤسسات الدولة الرئيسية إلى القدس.

٢ـ نظرًا للخطر الإسرائيلي المحدق بمدينة القدس، التي تعتبر تراثًا دينيًّا، ومضاربًا في المقام الأول، ولأن الدفاع عن هذه المدينة العربية يعد مسؤولية عربية مشتركة، تكلف «القيادة العربية الموحدة» بأن تضع خطة كاملة تلتزم الدول العربية كلها بتنفيذها، و«منظمة التحرير الفلسطينية» مستعدة لأن تشترك بقوات «جيش التحرير» في هذا الواجب المقدس، باعتبار أن الأردن، ومنها القدس، وطن المنظمة.

٣ـ تنظر الدول العربية الأخرى في القيام بمشروعات إنشائية وعمرانية في مدينة القدس للعمل على تنشيط المدينة، وأهلها، والقرى العربية التي حولها.

لم يقدر لهذه المقترحات، أو خطة التحرك العربي، الخروج إلى حيز التنفيذ، فقد أجهضت إسرائيل أي تحرك، سواء كان عمليًّا أو نظريًّا، وذلك باعتدائها في يونيو/ حزيران عام ١٩٦٧ على الدول العربية، واحتلالها لأراضٍ عربية، خارج حدود فلسطين الطبيعية، بالإضافة إلى احتلال قطاع غزة، والضفة الفلسطينية، وهي الأراضي التي بقيت من فلسطين بعد حرب العام ١٩٤٨.

التحرك العربي بعد حرب ١٩٦٧

بعد أن وضعت الحرب أوزارها، ووقف إطلاق النار بقرارات مجلس الأمن ٢٣٥ بتاريخ ٩/ ٦/ ١٩٦٧، ورقم ٢٣٦ بتاريخ ١١/ ٦/ ١٩٦٧، ورقم ٢٣٧ بتاريخ ١٤/ ٦/ ١٩٦٧ توجه العرب للعمل الدبلوماسي من خلال الوفود العربية في الأمم المتحدة، فقد عملت المجموعة العربية لدعوة الجمعية العامة لدورة استثنائية طارئة عقدت في يوليو/ تموز ١٩٦٧، واتخذت القرار رقم د إ ط ٣٢٥٣ بتاريخ ٤/ ٧/ ١٩٦٧، والقرار رقم د إ ط ٣٢٥٤ بتاريخ ١٤/ ٧/ ١٩٦٧ دعت فيهما إسرائيل «لإلغاء التدابير التي صار اتخاذها، والامتناع فورًا عن إتيان أي عمل من شأنه تغيير مركز القدس»، وأبدت الأسف في القرار الثاني للتدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع القدس[١٦].

كما عملت المجموعة العربية، وبطلب من الأردن، الذي كان يمثل المجموعة العربية في مجلس الأمن، حينذاك، على عقد مجلس الأمن لاتخاذ قرار بشأن القدس، واستطاعت المجموعة العمل على اتخاذ القرار رقم ٢٥٢ بتاريخ ٢١/ ٥/ ١٩٦٨، الذي يدعو إسرائيل إلى إلغاء جميع الإجراءات التي من شأنها تغيير وضع القدس، وكذلك القرار رقم ٢٦٧ بتاريخ ٣/ ٧/ ١٩٦٩ الذي اتخذ عدة فقرات عاملة منها، يأسف، ويشجب، أما الفقرة الرابعة، فقد أكدت على أن جميع الإجراءات التشريعية والإدارية، والأعمال التي اتخذتها إسرائيل من أجل تغيير وضع القدس، بما في ذلك مصادرة الأراضي، والممتلكات، هي أعمال باطلة، ولا يمكن أن تغير وضع القدس. ونصت الفقرة السابعة على أنه «يقرر، إذا أجابت إسرائيل سلبًا، أو لم تجب على الإطلاق فإن مجلس الأمن سيعود إلى الاجتماع، دون تأخير، للنظر في الخطوات التي يمكن أن يتخذها بهذا الشأن».

لكن إسرائيل مضت في تنفيذ مخططها، من مصادرة أراضٍ، وممتلكات، وتغيير وضع القدس، ولم يجتمع مجلس الأمن لاتخاذ الخطوات التي نص عليها القرار؛ وذلك لأن قرارات مجلس الأمن التي اتخذت بشأن القضية الفلسطينية، والقدس كانت تحت البند السادس الذي لا يتيح للمجلس استعمال القوة لتنفيذ تلك القرارات مثلما لو اتخذت تحت البند السابع من الميثاق.

حريق المسجد الأقصى[١٧]

بعد عامين من الاحتلال الصهيوني للقدس، أقدم سائح يهودي أسترالي، يدعى مايكل دينيس روهان، على تنفيذ خطة إحراق المسجد الأقصى يوم ٢١/ ٨/ ١٩٦٩ وهو التاريخ الذي يرتبط عند اليهود بدعوى تدمير الهيكل؛ لهذا أرادوا أن يكون نفس التاريخ لإحراق المسجد الأقصى المبارك، أتى الحريق على ثلث مساحة المسجد تقريبًا (١٥٠٠) متر وأتت النيران على كامل محتويات الجناح الشرقي للمسجد، بما في ذلك منبر صلاح الدين، وأحدثت هذه الجريمة المدبَّرة دويًّا في العالم، وفجَّرت ثورة غاضبة في العالم الإسلامي، وعمَّت المظاهرات القدس.

وعلى إثر ذلك عقد مجلس وزراء الخارجية العرب (اللجنة السياسية) اجتماعًا طارئًا، يومي ٢٥ـ٢٦/ ٨/ ١٩٦٩، وتبين للمجلس «أن إسرائيل المعتدية قدمت الدليل القاطع على ما تدبره ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية والوجود العربي في الأراضي التي تحتلها بقوة السلاح». «ورأى المجلس أن طريق القوة والتنظيم والإعداد هو طريق التحرير»، وقرر:

ـ أن يوجه الأمين العام الدعوة إلى اجتماع لمجلس الدفاع المشترك.

ـ على ضوء نتائج اجتماع مجلس الدفاع المشترك ينظر مجلس الجامعة في موضوع اجتماع مؤتمر القمة العربي.

ـ تأكيد أهمية عقد مؤتمر إسلامي.

ـ ضرورة العمل من أجل توفير كافة الإمكانات المادية والسلاح اللازم للثورة الفلسطينية وتحقيق حرية العمل الفلسطيني ودعم قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود في الأرض المحتلة[١٨]. ووافق مجلس الجامعة على ذلك بالقرار رقم ٢٥٤٦ بتاريخ ١١/ ٩/ ١٩٦٩.

في ٢٥/ ٩/ ١٩٦٩ التأم في الرباط، عاصمة المملكة المغربية، الاجتماع الأول لزعماء العالم الإسلامي حيث طرحت مبادئ الدفاع عن شرف وكرامة المسلمين، متمثلة بالقدس، وقبة الصخرة، وبعد ستة أشهر، وفي مارس/ آذار ١٩٧٠ تبنى المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء الخارجية في جدة إنشاء أمانة عامة للمنظمة واختيرت جدة مقرًّا لها[١٩].

لجنة القدس

بتوصية من المؤتمر السادس لوزراء خارجية الدول الأعضاء في المؤتمر الإسلامي، المنعقد في جدة عام ١٩٧٥، أنشئت «لجنة القدس»، وأسندت رئاستها إلى الملك الحسن الثاني خلال المؤتمر العاشر لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في فاس بالمغرب.

بإنشاء «لجنة القدس» أصبح نشاط الأمانة العامة بهذا الشأن محدودًا للغاية، وأثر إنشاء اللجنة سلبًا على عمل الأمانة العامة، فأي نشاطات، أو فعاليات خاصة بالقدس كانت تنقل إلى لجنة القدس.

لم تقم «لجنة القدس» بالجهد المطلوب، وما تتطلبه الأوضاع في القدس، سواء لجهة دعم المواطنين المقدسيين، أو إنشاء مشاريع إنمائية، أو إسكانية، أو حتى وضع خطة عمل لذلك، واقتصر العمل على بعض المراسلات من رئيس اللجنة، الملك الحسن الثاني، إلى دول العالم، وخاصة الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن للاحتجاج على الانتهاكات الإسرائيلية.

وقد أنشئ مركز توثيق، وصيانة، وترميم آثار القدس، بقرار من وزراء الإسكان والتعمير العرب عام ١٩٨١، وأقر مجلس الجامعة نظامه الأساسي بالقرار رقم ٦١٤٤، ومقره عمان، عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية، لكن العقبات المالية كانت، دائمًا، تحول دون تنفيذ أية مشروعات، ونظرًا لتعثر المركز، ماليًا، رأى مجلس الإدارة ربط المركز بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، واستمر الموضوع يتنقل من دورة إلى أخرى، إلى أن استجاب الأمين العام لجامعة الدول العربية لنداءات بعض الدول، وخاصة المملكة المغربية، بتحويل الموضوع برمته إلى بيت المال التابع للجنة القدس في منتصف التسعينيات.

وتكررت قرارات مجلس الجامعة بشأن الوضع في مدينة القدس، كما تكررت الإدانات للإجراءات، والممارسات الإسرائيلية، والمناشدة بتقديم الدعم المادي للمدينة المقدسة لتمكين المواطنين الفلسطينيين فيها من المحافظة على ممتلكاتهم العقارية؛ لذلك دعت القرارات إلى إنشاء صندوق خاص لهذا الغرض[٢٠]، وفي قرار، بتاريخ ١٩/ ٤/ ١٩٩٣، جاء نص بنقل ما يتعلق بإنشاء صندوق خاص لتلقي الدعم المالي لمدينة القدس إلى الملك الحسن الثاني ملك المغرب، ورئيس «لجنة القدس».

وفي اجتماع وزراء خارجية المؤتمر الإسلامي، في غينيا، في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٥ تمت الموافقة على إنشاء بيت مال القدس.

ووضع القرار موضع التنفيذ عام ١٩٩٨، حيث تأسست «وكالة بيت مال القدس الشريف»، كمؤسسة عربية إسلامية.

وبدأت تنتعش الآمال بعمل «لجنة القدس» و«بيت مال القدس» على أرض الواقع، فوضعت خطة عمل على مراحل للإعمار، والصحة، والتعليم، والشباب، ومجالات أخرى[٢١]، غير أن هذا الجهد المتأخر لم يكن يفي بالغرض، وليس له تأثير في الوضع الذي وصلت إليه مدينة القدس، الذي لا يعاني أهلها من شح المال فحسب، بل أصبح وجودهم في مدينتهم مهددًا، وقد فقد كثير منهم بيوتهم، ونصبوا خيامًا يعيشون فيها، وعلى مرمى البصر يرون المستوطنين يدخلون، ويخرجون إلى منازلهم التي طردوا منها.

التخطيط الإسرائيلي لمحاصرة القدس وتهويدها

بدأ الإعداد للمخطط الرئيسي للقدس قبل الاستيلاء على المدينة عام ١٩٦٧، في عام ١٩٦٤ كلفت اللجنة القطرية للتخطيط والبناء الإسرائيلية ثلاثة من مخططي المدن بوضع مخطط للمدينة يستهدف تحديد اتجاهات تطورها السكاني والاقتصادي والعمراني لفترة الخمسين سنة المقبلة. وانتهى العمل في هذا المخطط عام ١٩٦٨، وتمت المصادقة عليه، ونشر في الجريدة الرسمية الإسرائيلية في ١٨/ ٧/ ١٩٧٠، وتضمن خطة هيكلية للمدينة بكاملها، ومسطحًا هيكليًا للقدس القديمة، وضواحيها، ومخططًا لشبكة المواصلات داخل المدينة، ولمركزها التجاري[٢٢].

ورغم المعارضة الدولية، ممثلة في قرار مجلس الأمن رقم ٢٩٨ في ٢٥/ ٩/ ١٩٧١، الذي «يدعو إسرائيل، بإلحاح، إلى إلغاء جميع الإجراءات، والأعمال السابقة، وإلى عدم اتخاذ خطوات أخرى في القطاع المحتل من القدس، الذي قد يُفهم منه تغيير وضع المدينة أو بالسلام العادل والدائم».

نظر مجلس جامعة الدول العربية الإجراءات المتلاحقة التي تقوم بها سلطات الاحتلال الصهيوني في مدينة القدس

للقضاء على عروبتها، فقد أكد المجلس بقراره رقم ٢٧١٧ تاريخ ٢٤/ ٣/ ١٩٧١ على قراراته السابقة، مع العمل على جعل قضية القدس حية، دائمًا، في جميع الأوساط، وكافة المستويات، المحلية والدولية، وإثارة الموضوع (إجراءات التهويد، والاستيطان والحفريات، مصادرة الأراضي) في المحافل الدولية، وبيان الأخطار المترتبة عليه[٢٣].

إلا أن إسرائيل مضت في تنفيذ مخططها بوتيرة أسرع ثمانية أضعاف عما كانت عليه عام ١٩٦٩، إلى أن أحاطت القدس بثلاثة أطواق من مشروعات الإسكان الاستيطانية على الأراضي المغتصبة من القدس والضفة الغربية[٢٤]:

ـ **الطوق الأول**: يهدف إلى محاصرة التجمع العربي داخل أسوار القدس العربية، والعمل على تفتيته، وترحيل سكانه.

ـ **الطوق الثاني**: يعزل المدينة العربية عن التجمعات السكانية العربية الواقعة في الجهتين الشمالية والجنوبية منها، ويتخذ شكل القوس، ويمنعها من النمو الطبيعي كمرحلة أولى لإخلائها.

ـ **الطوق الثالث**: للامتداد شرقًا وجنوبًا، والاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية، ويقسِّم الضفة الغربية إلى قسمين، شمالي وجنوبي.

وفي خط مواز لهذا المخطط، هناك مخطط صهيوني آخر لتفريغ القدس من الأهالي العرب بحلول عام ٢٠٢٠.

فقد فتحت إسرائيل حاليًّا معركة الأحياء في القدس، فهناك هجمة منظمة على أحياء المدينة القديمة: سلوان، رأس خميس، العيسوية، الطور، وهذه الخطة هي دمار للبلدة القديمة تدمير البنيان، وتشريد الإنسان.

إعلان إسرائيل القدس عاصمة لها

مضت إسرائيل في تنفيذ مخططها، ففي ٣٠/ ٧/ ١٩٨٠ أقر الكنيست الإسرائيلي «قانون أساسي» نص على أن القدس الكاملة والموحدة، هي عاصمة إسرائيل. وقد أثار هذا القرار موجة غضب عربية وإسلامية، وتحركت المجموعتان العربية والإسلامية في الأمم المتحدة، فعقد مجلس الأمن اجتماعًا اتخذ فيه القرار رقم ٤٧٨ بتاريخ ٢٠/ ٨/ ١٩٨٠[٢٥]، ونص على عدم الاعتراف بـ «القانون الأساسي» بشأن القدس، ودعا الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية منها، استجابة لقرار مجلس الأمن، وكانت معظم الدول التي تقيم علاقات مع إسرائيل قد امتنعت عن نقل بعثاتها إلى القدس. وحتى عام ١٩٦٧ لم يكن هناك سوى تسع عشرة دولة تتخذ القدس مقرًّا لبعثاتها، وبعد قرار مجلس الأمن آنف الذكر عادت جميعها إلى سحب بعثاتها من القدس[٢٦]، ما عدا دولتين هما: كوستاريكا والسلفادور، اللتين قامتا حديثًا بنقل سفارتيهما من القدس إلى تل أبيب، فكان ذلك موضع ترحيب من مجلس الجامعة الذي دعا الدول العربية لإعادة فتح سفاراتها في هذين البلدين، وذلك بالقرار رقم ٦٦٦٩ بتاريخ ٦/ ٩/ ٢٠٠٦.

أما قرار مجلس الجامعة، فقد جاء في دورة مجلس الجامعة العادية (سبتمبر/ أيلول ١٩٨٠، ونص على التأكيد على التزام الدول العربية بتحرير القدس لتكون عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتعتبر هذا الالتزام واجبًا عربيًّا وإسلاميًّا.

كما قرر فرض المقاطعة السياسية والاقتصادية على الدول التي لها سفارات، أو ممثليات في القدس، والدول التي تنقل، أو تعلن عن نقل سفاراتها أو ممثلياتها إلى القدس، والدول التي تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

ولم يمض وقت طويل حتى نقلت إسرائيل وزارة الحرب إلى القدس، فقرر مجلس الجامعة في دورته الثمانين[٢٧]، أن يحيل الموضوع إلى المجموعة العربية لدى الأمم المتحدة لتعمل بالتنسيق مع «لجنة القدس» ودول عدم الانحياز، على النظر في إمكانية بحث الموضوع في ضوء قرارات مجلس الأمن السابقة، ولم تشر قرارات مجلس الأمن أن المجلس بحث الموضوع. كما نص القرار أيضًا على عقد ندوات سياسية وروحية في العواصم الكبرى لشرح أهمية القدس، وانتهاك إسرائيل لقرارات مجلس الأمن، والقانون الدولي والأعراف الدولية.

ولطالما حالت قلة الاعتمادات المالية دون عقد الندوات واللقاءات.

وفي محاولة للتغلب على رصد الأموال لدعم القدس والمقدسيين، فقد اتخذ مجلس الجامعة في دور انعقاده العادي التاسع والسبعين قرارًا برقم ٤٢٤٤ بتاريخ ٣١/ ٣/ ١٩٨٣ ينص على:

قيام الجهات المختصة في الدول العربية بالتعاون مع «منظمة التحرير الفلسطينية» بتحقيق التوأمة بين العواصم العربية من جهة، والقدس الشريف من جهة أخرى، وأن تكون هذه التوأمة على أساس برامج محددة تهدف مساعدة المؤسسات الدينية، والثقافية، والاجتماعية، والصحية، لتتمكن من تقديم خدماتها، كما دعا القرار «منظمة المدن العربية» إلى المساهمة في تكثيف هذه التوأمة.

أهم دورات مجلس الجامعة الطارئة بشأن القدس

يعقد مجلس جامعة الدول العربية، سواء على مستوى المندوبين، أو على مستوى وزراء الخارجية، اجتماعات طارئة، تفاعلًا مع المستجدات.

العدوان الإسرائيلي على المسجد الأقصى وقبة الصخرة

فقد عقد مجلس الجامعة على المستوى الوزاري دورة طارئة في ١٨/ ١٠/ ١٩٩٠ لمناقشة العدوان الإسرائيلي على المسجد الأقصى، وقبة الصخرة المشرَّفة، وما نتج عنها من مجزرة دموية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، حضره الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الذي ألقى بيانًا حول الموضوع، واتخذ المجلس القرار رقم ٥٠٤٥ بتاريخ ١٨/ ١٠/ ١٩٩٠. ومن أهم فقراته: «الإعراب عن استيائه، وإدانته لمواقف التسويف والمراوغة التي اتخذتها الحكومة الأمريكية أثناء مناقشات مجلس الأمن، مما يؤكد انحياز الموقف الأمريكي... ويشكل غطاء للعدوان الإسرائيلي، ومطالبة الحكومة الأمريكية بالتوقف عن هذه الممارسات، وإنهاء الازدواجية في مواقفها الانتقائية ....».

«تكليف اللجنة الوزارية العربية لدعم الانتفاضة متابعة تطورات الأوضاع بالغة الخطورة... على أن تواصل اللجنة تحركها واتصالاتها... بغية الوصول إلى ضمان توفير الحماية الدولية ... السعي لوضع الأراضي المحتلة تحت إشراف دولي مؤقت لحين تحقيق السلام ....».

«تشكيل هيئة إسلامية موسَّعة من علماء المسلمين للإشراف على الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، والسعي لإيفادها هناك لترابط مع المرابطين ....».

«العمل على عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، في إطار مجلس الأمن بغية تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، وكافة قرارات الشرعية الدولية ...».

وفقرات أخرى، خاصة بالدعم المالي، والشكر، والاعتزاز.

وكانت المجموعة العربية طلبت عقد جلسة لمجلس الأمن، الذي اجتمع، واتخذ القرار رقم ٦٧٢ بتاريخ ١٢/ ١٠/ ١٩٩٠، الذي أدان أعمال العنف، ورحب بقرار الأمين العام، إيفاد بعثة إلى المنطقة، لكن إسرائيل رفضت استقبال بعثة الأمين العام، فاتخذ مجلس الأمن قرارًا شجب رفض الحكومة الإسرائيلية استقبال بعثة الأمين العام، وذلك بالقرار رقم ٦٧٣ بتاريخ ٢٤/ ١٠/ ١٩٩٠[٢٨].

مصادرة الأراضي الفلسطينية في القدس

وعلى إثر قرار الحكومة الإسرائيلية مصادرة أراضٍ فلسطينية لإقامة مستوطنات عليها عقد مجلس جامعة الدول العربية دورة غير عادية يوم ٦/ ٥/ ١٩٩٥ بشأن القدس، واتخذ القرار رقم ٥٤٨٧ في ٦/ ٥/ ١٩٩٥، وتضمن إدانة جماعية لقرار مصادرة الأراضي في القدس وخارجها، وعدم الاعتراف بأية تعديلات تجريها إسرائيل، ورفض ادعاء إسرائيل بأن القدس عاصمتها الأبدية، وإجراء الاتصالات، وطلب عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن، والتأكيد على ضرورة اتخاذ تدابير أمنية لحماية الأراضي الفلسطينية دون استثناء، وأن يضع مجلس الأمن في اعتباره الوضع الخاص لمدينة القدس.

قرار الكونجرس الأمريكي بشأن القدس

دورة أخرى طارئة على المستوى الوزاري ١٠/ ١١/ ٢٠٠٢ بصدد قرار الكونجرس الأمريكي بشأن القدس، وهو القانون رقم HR ١٦٤٦، الذي صدر بتاريخ ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٢، ووقعه الرئيس الأمريكي، جورج دبليو بوش، بتاريخ ٣٠/ ٩/ ٢٠٠٢، يتعلق بميزانية وزارة الخارجية، وموضوع القدس، وفي إحدى فقرات ذلك القانون وتحمل رقم ٢١٤. وبالرغم من أن القانون يبدو معنيًّا بالشؤون المالية، إلا أنه ينطوي على معنى سياسي يؤثر تأثيرًا مباشرًا على وضع القدس، بحيث يتجاوز القانون السابق لعام ١٩٩٥ الذي لم يوقعه كلينتون بنقل السفارة. وذلك من خلال وضع القنصلية الأمريكية في القدس تحت إشراف مباشر للسفير الأمريكي في تل أبيب بعد أن كانت وزارة الخارجية هي المرجع المالي والسياسي، ويحظر صرف أية موارد مالية لأغراض نشر يتطرق إلى ذكر عواصم ما لم تذكر القدس عاصمة لإسرائيل، كذلك يصبح من حق الرعايا الأمريكيين المولودين في القدس أن يصروا على ذكر إسرائيل كمكان للولادة في الوثائق الرسمية، وبالتالي كرَّس هذا القانون القدس عاصمة لإسرائيل.

اتخذ مجلس الجامعة في دورته الطارئة القرار رقم ٦٢٥٩ بتاريخ ١٠/ ١١/ ٢٠٠٢:

ـ أكد أن القدس جزء لا يتجزأ من الأراضي العربية المحتلة.

ـ رفض رفضًا مطلقًا قرار الكونجرس الأمريكي، واعتبره خروجًا عن أحكام القانون الدولي.

ـ تأييد قرار الرئيس عرفات باعتبار القدس عاصمة لدولة فلسطين المستقلة.

ـ الطلب من الإدارة الأمريكية اتخاذ الخطوات اللازمة التي تكفل عدم الالتزام بالفقرة ٢١٤ من مشروع الميزانية.

ـ تفعيل قرارات مؤتمرات القمة التي طالبت دول العالم بعدم نقل سفاراتها إلى القدس، وقطع العلاقات مع الدول التي تقوم بذلك.

ـ دعوة الاتحاد البرلماني العربي والبرلمانات العربية لاتخاذ ما يلزم حيال القرار.

ـ دعوة مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته، ووضع قراراته موضع التنفيذ، ومطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بتوجيه رسالة إلى الولايات المتحدة يبين فيها أن قرار الكونجرس مخالفة صريحة لقرارات الشرعية الدولية التي صادقت عليها الولايات المتحدة.

التداعيات الخطيرة جراء استمرار بناء جدار الفصل العنصري في القدس الشريف

اجتمع مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ١٤/ ٧/ ٢٠٠٥ لبحث التداعيات الخطيرة جراء بناء جدار الفصل العنصري، خاصة في القدس الشريف، وأصدر بيانًا أكد فيه على عدم شرعية الجدار، وما يترتب عليه من نتائج، والعمل على عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن، والجمعية العامة، لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف بناء الجدار الذي تستمر إسرائيل في بنائه رغم فتوى «محكمة العدل الدولية»، وقرار الجمعية العامة في دورتها الطارئة الاستثنائية (د ط إ ١٠/ ١٥) بتاريخ ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٤، وقرارات مجلس الأمن، والطلب من الأمين العام توجيه رسائل إلى وزراء خارجية الدول العربية للتحرك مع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن لتوضيح خطورة الإجراءات الإسرائيلية، وتوجيه رسائل إلى رئيس مجلس الأمن والجمعية العامة، وأعضاء اللجنة الرباعية، ورئيس محكمة العدل الدولية، والمنسِّق الأوروبي للسياسة الخارجية بهذا الشأن، ودعوة «لجنة القدس» لبحث الموضوع، وإجراء الاتصالات مع المجموعات الدولية، و«منظمة المؤتمر الإسلامي»، ومجموعة عدم الانحياز لتوحيد التحرك.

اتفاقات أوسلو

وبتوقيع اتفاقات أوسلو في ١٣/ ٩/ ١٩٩٣، وقبول الجانب الفلسطيني تأخير بحث قضية القدس مع مواضيع أخرى مهمة إلى مفاوضات الوضع النهائي، أعطيت الفرصة كاملة لإسرائيل للاستمرار بإجراءات التهويد والاستيطان، ومصادرة الأراضي، والتطهير العرقي بطرد الأهالي، وهدم منازلهم، معتمدة بذلك على مساندة الولايات المتحدة، وتجاهل المجتمع الدولي للتجاوزات الإسرائيلية، وكانت تلك الاتفاقية نقطة تحول في قرارات جامعة الدول العربية، فأصبحت القرارات الاقتصادية، ودعم موازنة السلطة تحتل مكانًا بارزًا في القرارات.

وبالموافقة على «مبادرة السلام العربية»، في مؤتمر قمة بيروت/ ربيع عام ٢٠٠٢ [٢٩] أصبح «خيار السلام الشامل والعادل هو خيار إستراتيجي للدول العربية يتحقق في ظل الشرعية الدولية ويستوجب التزامًا مقابلًا تؤكده إسرائيل في هذا الصدد..».

استحوذت مبادرة السلام، ودعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية مساحة واسعة من قرارات مؤتمرات القمة، ودورات مجلس الجامعة، وانصب الاهتمام على تسويقها عالميًا، وسافرت الوفود المكونة من وزراء الخارجية وأمين عام الجامعة إلى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لشرح المبادرة، وإبداء المرونة العربية اللازمة تسهيلًا لإحلال السلام في المنطقة، وانعكس ذلك على قضية القدس التي أصبحت على هامش الاتصالات التي يجريها المسؤولون العرب.

القدس في قرارات مؤتمرات القمة العربية

نجد على مؤتمرات القمة الأول والثاني والثالث الاهتمام بالكيان الفلسطيني، وإنشاء «منظمة التحرير الفلسطينية»، ومؤسساتها، وخصصت قمة الخرطوم ـ التي عقدت بعيد حرب عام ١٩٦٧ ـ لإزالة آثار العدوان الإسرائيلي، حيث اتخذت اللاءات الشهيرة، «لا صلح، لا تفاوض مع إسرائيل، ولا اعتراف بها...» والخامس في الرباط، لم يتخذ قرارات، ولم يصدر بيانًا.

المؤتمر السادس للقمة العربية، المنعقد في الجزائر، وضعت خطة، صدرت الهدف المرحلي للأمة العربية، وفيما يتعلق بقضية القدس جاء ما يلي:

١ـ التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلة، وعدم التفريط في أي جزء من هذه الأراضي، أو المساس بالسيادة الوطنية عليها.

٢ـ تحرير مدينة القدس العربية، وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة.

٣ـ .....

٤ـ .....« (قرار رقم ٤٦ بتاريخ ٢٨/ ١١/ ١٩٧٣)[٣٠].

وتكرر هذا القرار في الدورة السابعة للقمة في الرباط برقم ٦٤، بتاريخ ٢٩/ ١٠/ ١٩٧٤. وهو المؤتمر الذي تم فيه اعتماد منظمة التحرير «ممثلًا وحيدًا للشعب الفلسطيني».

- مؤتمر القمة الثامن، خصص لبحث الوضع في لبنان (أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٦).
- مؤتمر القمة التاسع في بغداد، عقب اتفاقات كامب ديفيد (نوفمبر ١٩٧٨).
- مؤتمر القمة العاشر في تونس (نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٩) وضع إستراتيجية العمل العربي المشترك، واتخذ القرار رقم ١٢٠ بتاريخ ٢٢/ ١١/ ١٩٧٩ الخاص بالقدس، ونص على ما يلي:

«يعبِّر عن قلقه تجاه المحاولات الرامية لإعادة علاقات بعض الدول مع العدو الصهيوني، أو للاعتراف بالقدس عاصمة له، ويعلن أن الدول العربية ستتخذ، عند الاقتضاء، التدابير اللازمة لحماية الحق العربي».

وجاء في بيانه الختامي أن المؤتمر «إذ يسجل بارتياح تزايد عزلة إسرائيل في الساحة الدولية، وتقلص علاقاتها الدولية، وتنامي الوعي بعدالة القضية الفلسطينية ... يحذِّر من المحاولات الرامية لإعادة علاقات بعض الدول مع العدو الصهيوني، أو الاعتراف بالقدس عاصمة له، ويعلن أن الدول العربية ستتخذ التدابير اللازمة لحماية الحق العربي».

وقد صادق مؤتمر القمة الحادي عشر عمان ـ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٠) على برنامج العمل العربي المشترك بالقرار رقم ١٤٢، بتاريخ ٢٧/ ١١/ ١٩٨٠، وتضمن فقرة نصت على التصدي للاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل:

«تقطع جميع العلاقات مع أية دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، أو تنقل سفارتها إليها...».

أما بيان المؤتمر الختامي، فقد «شدد على أن تحرير القدس العربية هو واجب والتزام قومي»، وأعلن رفض جميع الإجراءات التي قامت بها إسرائيل، وطالب كافة دول العالم باتخاذ مواقف واضحة ومحددة من مقاومة الإجراءات الإسرائيلية، وقرر قطع جميع العلاقات مع أية دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، أو تنقل سفارتها إليها.

يعتبر مؤتمر القمة الثاني عشر في فاس (سبتمبر/ أيلول ١٩٨٢) نقطة تحول في معالجة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث اتخذ القرار رقم ١٥٤ بتاريخ ٩/ ٩/ ١٩٨٢، الذي اعتمد، ولأول مرة، مبادئ السلم التالية:

١ـ انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية.

٢ـ إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية عام ١٩٦٧.

٣ـ ضمان حرية السيادة، وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان بالأماكن المقدسة.

٤ـ تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ...

٥ـ تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.

٦ـ قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.

٧ـ يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

٨ ـ يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

في مؤتمر القمة العربي غير العادي (أغسطس/ آذار ١٩٨٥) في الدار البيضاء، صدر بيان ختامي، تطرق إلى الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني، الذي وُقِّع في عمان في ١١/ ٢/ ١٩٨٥، «وسجل، بكل تقدير، عن انسجام خطة التحرك الأردني ـ الفلسطيني، مع مخطط فاس، واعتبارها خطة عمل لتنفيذ مشروع السلام العربي من أجل تحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة، تضمن انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة، وفي مقدمتها القدس الشريف...».

ركز مؤتمر قمة عمّان غير العادي (نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٧) على الحرب العراقية ـ الإيرانية، وعلى حشد طاقات وإمكانات الدول العربية، وإقامة التوازن الإستراتيجي، وتقديم الدعم والمساعدة للنضال ضد الاحتلال الإسرائيلي، كما خصص قرارًا حول المؤتمر الدولي للسلام.

أما مؤتمر قمة الجزائر غير العادي (يونيو/ حزيران ١٩٨٨)، فقد ركز على دعم الانتفاضة وتقديم الدعم المالي، وأكد المؤتمر أسس مشروع السلام العربي، كما طالب بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط.

ومؤتمر قمة عربي غير عادي (مايو/ آيار ١٩٨٩) في الدار البيضاء، اقتصر على استمرار العمل من أجل تحقيق الأهداف التي أقرتها المؤتمرات السابقة، وتقديم الدعم المادي والمعنوي للانتفاضة، وتأييد عقد المؤتمر الدولي للسلام، ووجوب أن تكون التسوية طبقًا لقرارات مؤتمرات القمة، وخاصة قمة فاس.

وفي مؤتمر القمة غير العادي (مايو/ آيار ١٩٩٠)، في بغداد، تم تخصيص بند من القرار رقم ٤، ١٨ بتاريخ ٣٠/ ٥/ ١٩٩٠ بتأكيد مكانة القدس، على النحو التالي:

١ـ تأكيد مكانة القدس، التاريخية، والوطنية، والروحية، عربيًّا وإسلاميًّا ومسيحيًّا، وأن القدس هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة وعاصمة دولة فلسطين، وأن أي مساس بوضعها الديني، والقانوني، والحضاري هو انتهاك صارخ للمواثيق والقرارات الدولية.

٢ـ إدانة قراري الكونجرس الأمريكي الخاصين باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، ودعوته إلى إلغاء هذين القرارين غير الشرعيين المخالفين للقانون الدولي، ولقرارات الأمم المتحدة، وللمواقف الرسمية الأمريكية الخاصة بالمدينة المقدسة.

٣ـ اتخاذ إجراءات اقتصادية وسياسية ضد أية دولة تعتبر القدس عاصمة لإسرائيل.

٤ـ تأييد قرار لجنة القدس الخاص بعقد المؤتمر الإسلامي ـ المسيحي لحماية القدس الشريف، والأماكن المقدسة، الإسلامية والمسيحية.

٥ـ دعوة جميع وسائل الإعلام، العربية والإسلامية، إلى القيام بدورها في كشف مخاطر الهجرة الاستيطانية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين والقدس الشريف.

وفي الاجتماع غير العادي لمؤتمر القمة العربي، بالقاهرة (٢٠ـ ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٠)، اتخذ قرارًا مهمًّا، برقم ١٩٩ بتاريخ ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٠ بما يلي:

١ـ إنشاء صندوق باسم «صندوق الانتفاضة» بموارد تبلغ ٢٠٠ مليون دولار، تخصص للإنفاق على عوائل وأسر شهداء الانتفاضة، وتهيئة السبل لرعاية، وتعليم أبنائهم، ولتأهيل الجرحى، والمصابين.

٢ـ إنشاء صندوق باسم «صندوق الأقصى»، بموارد تبلغ ٨٠٠ مليون دولار أمريكي، تخصص لتمويل مشاريع تحافظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس، وتمكين الاقتصاد الفلسطيني من تطوير قدراته الذاتية، وفك الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي، لمواجهة سياسة العزل.

٣ـ عقد اجتماع لوزراء المالية العرب، في جامعة الدول العربية، خلال فترة أقصاها شهر من تاريخه للاتفاق على ما يلي:

١ـ المساهمات في الصندوقين.

٢ـ استخدامات موارد الصندوقين.

٣ـ إدارة الصندوقين، وآلية الإشراف عليهما بما يضمن فعاليتهما، واستمرارهما.

٤ـ الاستفادة من الخبرة الفنية للصناديق العربية، و«البنك الإسلامي للتنمية»، في عمل الصندوقين.

أنشئ الصندوقان، وفي مؤتمر القمة العادي في دورته ١٣، في عمان (٢٧ـ ٢٨/ ٣/ ٢٠٠١) اتخذ القرار رقم ٢٠١، بتاريخ ٢٨/ ٣/ ٢٠٠١. الذي تضمن الترحيب بقرار المجلس الأعلى لصندوقي الأقصى وانتفاضة القدس للاستجابة العاجلة لدعم ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية، بصرف مبلغ ١٥ مليون دولار من القرض الحسن الذي اعتمده بقيمة ٦٠ مليون دولار تدفع على أربعة أشهر بناء على اقتراح تقدمت به المملكة العربية السعودية.

ولا يزال الصندوقان يتعثران في جمع المبلغ المطلوب لتمكينهما من أداء المهمة الموكلة إليهما.

مؤتمر القمة الثالث عشر، في (عمان) مارس/ آذار ٢٠٠١ اتخذ القرار رقم ٢٠١ بتاريخ ٢٨/ ٣/ ٢٠٠١ تضمن دعم انتفاضة الشعب الفلسطيني وصموده، وتضمن بنودًا مهمة تشكل آلية عمل، وذلك بتكليف لجنة من الخبراء القانونيين العرب للبدء بتوثيق جرائم الحرب الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وجمع الأدلة والتحري حولها تمهيدًا نحو إنشاء محكمة دولية خاصة لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وتحرك الرأي العام الدولي عن طريق منظمات المجتمع المدني الدولي.

أما مؤتمر القمة الرابع عشر، في بيروت، مارس/ آذار ٢٠٠٢) فقد طغت «مبادرة السلام العربية»، والدعم المالي لموازنة السلطة وصندوقي الأقصى وانتفاضة القدس على أعماله، ولم تخصص فقرة خاصة للقدس.

مؤتمرات القمة الخامس عشر في شرم الشيخ (مارس/ آذار ٢٠٠٣)، والسادس عشر، في (تونس مايو/ آيار ٢٠٠٤، والسابع عشر في الجزائر (مارس/ آذار ٢٠٠٥) اتخذت فقرة تكاد تكون متكررة، ونصت على:

التأكيد على عروبة القدس، وعدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية لضمها، وتهويدها، وتغيير طبيعتها وتركيبتها السكانية والجغرافية وإدانة إقامة الحائط المسمى «غلاف القدس»، الذي يستهدف تقطيع أوصال القدس، وعزل سكانها الفلسطينيين عن امتدادهم الطبيعي في الضفة الغربية، وكذلك إدانة الحفريات التي أدت إلى انهيار مقطع من الجسر المؤدي إلى باب المغاربة، والتي تهدد أساسات المسجد الأقصى.

أما القمة الثامنة عشرة في الخرطوم، (مارس/ آذار ٢٠٠٦) فقد أضاف القرار إلى الفقرة السابقة فقرتين، تضمنت إحداهما إدانة مشروع إقامة مترو، يقسِّم القدس إلى شطرين، ودعوة الشركتين الفرنسيتين للانسحاب فورًا، واتخاذ إجراءات بحقهما في حالة عدم الاستجابة، وإدانة شديدة لاستمرار إسرائيل في بناء جدار الفصل العنصري، بما في ذلك القدس الشرقية، ومطالبة الأمم المتحدة باتخاذ ما يلزم لتنفيذ التزاماتها القانونية كما ورد في الفتوى الصادرة عن «محكمة العدل الدولية»...

بحث مؤتمر القمة العربي، في دورته التاسعة عشرة، في الرياض، (مارس/ آذار ٢٠٠٧)، موضوع إدراج إسرائيل موقع القدس على قائمتها التمهيدية في قائمة التراث العالمي في منظمة «اليونسكو»، واتخذ بشأنه القرار رقم ٣٧٢ بتاريخ ٢٩/ ٣/ ٢٠٠٧ ونص على:

١ـ إدانة ما قامت به إسرائيل من إجراءات تتعارض مع قواعد القانون الدولي، وأحكام القانون الدولي الإنساني.

٢ـ قيام الدول العربية، وخاصة الأعضاء في لجنة التراث العالمي، بالاتصال بالدول الأعضاء في اللجنة لحثها على عدم إدراج موقع القدس في القائمة الإسرائيلية التمهيدية في قائمة التراث العالمي لتعارضه مع القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية.

٣ـ تشكيل مجموعة عمل من الدول الأعضاء في اللجنة (تونس – الكويت ـ المغرب)، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لمتابعة تطورات الوضع لحين انعقاد اللجنة في نيوزيلاندا في ٢٣ يونيو/ حزيران ٢٠٠٧.

وقد استطاعت الجهود العربية، باتصالاتها المكثَّفة وجهودها المتواصلة، منع إدراج إسرائيل موقع القدس على قائمتها التمهيدية، وكذلك إبقاء القدس على قائمة التراث المعرض للخطر في «اليونسكو».

وكذلك مؤتمرا القمة العشرون، في دمشق، (مارس/ آذار ٢٠٠٨) والحادي والعشرون المنعقد في الدوحة (مارس/ آذار ٢٠٠٩) حيث تضمن قرار تطورات القضية الفلسطينية فقرة خاصة بالقدس أكدت على عروبتها، ورفضت محل الإجراءات غير الشرعية التي تستهدف تهويد المدينة وضمها... وإدانة مصادرة الأراضي ... وإدانة أعمال الحفريات ... ودعوة المنظمات والمؤسسات المعنية، ولا سيما اليونسكو، إلى تحمل مسؤولياتها في الحفاظ على المقدسات الإسلامية، والمسيحية.

وفي سياق هذا العرض، لا يمكن تجاهل جهود الأمين العام للجامعة، في كل المراحل، واتصالاته. ففلسطين والقدس استحوذت على الكثير من وقت وجهد الأمناء العامين للجامعة، واتصالاتهم، وباستعراض قرارات مجلس الجامعة بشأن القدس، نرى أن المجلس أولاها اهتمامًا، وقدمت الأمانة العامة مذكرات وافية حول أوضاع القدس ومتابعة دقيقة للأحداث المتلاحقة، لكن القرارات نادرًا ما كانت تنفذ؛ لذلك نرى كثيرًا من القرارات تؤكد على قرارات سابقة عدة مرات، بالإضافة إلى أنها افتقرت إلى إستراتيجية بعيدة المدى، فمعظم القرارات مجرد ردود فعل على ما تقوم به إسرائيل من انتهاكات، ومصادرات، فإسرائيل تعتمد أسلوب فرض الأمر الواقع على الأرض في مدينة القدس، ومخططاتها بعيدة المدى، لكن أمام التخطيط البعيد المدى للصهيونية، وقوى الاستكبار العالمي المتحالف معها يبقى أي جهد يبذل ليس في مستوى خطورة هذه القضية المستمرة قرابة قرن من الزمان.

أهم سلبيات قرارات الجامعة

١ـ إن كثيرًا من القرارات لا تجد طريقها إلى التنفيذ؛ لأنها تفتقر إلى خطة عمل أو آلية لتنفيذها، أو لعدم الرغبة في تنفيذها.

٢ـ ما يمكن تنفيذه من القرارات لا يجد طريقه إلى التنفيذ إلا بعد سنين، فقرار إنشاء «صندوق القدس» اتخذ في ١٧/ ٩/ ١٩٩٢ (قرار رقم ٥٢١٦)، وبقي يراوح بين التأكيد والجهة المختصة بالتنفيذ إلى أن أنشئ عام ١٩٩٨، سنوات ست كانت القدس في أمس الحاجة لكل جهد يبذل لمواجهة الهجمة اليومية الشرسة التي تنهش قلب المدينة ومواطنيها... والأمثلة كثيرة.

٣ـ اتخذت عدة قرارات بفرض سنت واحد على كل برميل نفط يباع للشركات الأجنبية، يرصد ريعه لدعم ميزانية الوكالة، لسد العجز في ميزانيتها، لكن ذلك لم يجد طريقه للتنفيذ حتى الآن.

٤ـ هناك قرارات تقليدية تتخذ، وقلما تنفَّذ، مثل إصدار طابع بريد لغرض ما، مثل القدس، يوم فلسطين، وغير ذلك، وكثير من الدول يتطلب الأمر لديها موافقة البرلمان، وكذلك إقامة يوم تضامني، أو حصة لفلسطين يوم ٢٧/ نوفمبر/ تشرين الثاني من كل عام، أو إقامة معارض، أو مباريات رياضية، ترصد ريعها لغرض فلسطيني، وقلما وجدت طريقها للتنفيذ.

الخاتمة

عذرًا إذا قلت إن الصورة قاتمة، كنت أود أن أرى نورًا في آخر النفق، لكني في الحقيقة لم أره، ولا أدري إن كان نفقًا أم سردابًا، في ضوء الخيار الإستراتيجي للعرب. فهذا الخيار أصبح كأنه سراب. وما لم يتغير الخيار الإستراتيجي إلى بناء القوة الذاتية، والبحث العلمي، والاعتماد على النفس، وعدم الاعتماد على القوى الخارجية، التي لا تريد سوى تحقيق مصالحها الذاتية، فالمستقبل مجهول.

ستة عشر عامًا من المفاوضات منذ أوسلو لم نحصد خلالها سوى المزيد من ضياع الأرض، والتفكك والتشرذم، والدخول في متاهات، وتقييدنا باتفاقات أضرت بالقضية أكثر مما أفادتها، أضاعت القدس، وتركت أهلها منفردين يواجهون عدوًا شرسًا مدمرًا ليس لهم حيلة أمامه.

لا بد أن يواجه العرب أنفسهم بالحقيقة التي أمامهم، قدس محاصرة، أماكن مقدسة مهددة، بين لحظة وأخرى بالانهيار، بعد أربعين عامًا من الحفر أسفلها، وأسفل المدينة القديمة، مواطنون مقدسيون مضطهدون، مهددون بالطرد، وهدم البيوت، وسحب الهويات، والاستيلاء بالقوة على مساكنهم، أو الحفر أسفلها حتى تقع على رؤوس أصحابها، والعرب لا حول لديهم ولا قوة تكتفي بالإدانة والاستغاثة بالمجتمع الدولي.

ليس هكذا تبنى الأمم، ولا كذلك تكون الحياة، وكما يقول أبو القاسم الشابي:

ومن لا يحب صعود الجبال يعش أبد الدهر بين الحفر

وصعود الجبال هو العمل الشاق، بناء الإنسان، بناء القدرة، الدفاع عن الحقوق، فالحقوق إن لم تكن هناك قوة لحمايتها، تصبح عقوقًا للوطن والمواطن.

* * *

هوامش الفصل الثاني:

(١) جامعة الدول العربية، **الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين**، المجموعة الأولى ١٩١٥ـ ١٩٤٦.ص ١٣٠ .
(٢) مروة جبر : **جامعة الدول العربية وقضية فلسطين (١٩٤٥ـ ١٩٦٥)**، مركز الأبحاث،منظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا، ١٩٨٩. ص١٧.
(٣) جامعة الدول العربية: **الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ١٩١٥ـ ١٩٤٦**، المجموعة الأولى.٣٦٣.
(٤) أحمد الشقيري: **الجامعة العربية، كيف تكون جامعة، وكيف تصبح عربية**، تونس، دار بوسلامة للنشر، ١٩٧٩.
(٥) سمير جريس: **القدس، المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٨١.ص ٣٠.
(٦) جبر: **مرجع سبق ذكره**. ص٩٧.
(٧) جامعة الدول العربية:**بعثة وسيط الأمم المتحدة لحل مشكلة فلسطين،المكاتبات المتبادلة بين الوسيط والأمين العام**، المطبعة الأميرية بالقاهرة،١٩٤٨.ص٢٥،٣٢،٣٤.
(٨) محمد عزة دروزه: **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها**، الجزء الثاني، بيروت وصيدا، الطبعة العصرية ١٩٦٥.ص ٢٠٠.
(٩) عز الدين فودة: **قضية فلسطين في محيط العلاقات الدولية**، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٩.ص١٧٠.
(١٠) فاضل الجمالي: **ذكريات وعبر**، تونس، دار الكتاب الجديد، الطبعة الثانية ١٩٦٥.
(١١) **محاضر جلسات دور الاجتماع العادي ١٢ لمجلس الجامعة**، القاهرة. ٢٩٣ـ ٢٩٤
(١٢) جبر: **مرجع سبق ذكره**.ص ١٠٧.
(١٣) جامعة الدول العربية: **قرارات مجلس الجامعة الخاص بقضية فلسطين، يونيو/ حزيران ١٩٤٥ـ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٨**. ص١٠٣
(١٤) فودة، **مرجع سبق ذكره**.ص١٠٨.
(١٥) جامعة الدول العربية: **قرارات مجلس جامعة الدول العربية** ـ المجلد الرابع، ١٩٨٨. ص ١٦٩.
(١٦) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي**، المجلد الأول، ١٩٤٧ـ ١٩٧٤. ص١٩٦ـ ١٩٧.
(١٧) **القدس** www.wikipedia.org/wiki/ .
(١٨) جامعة الدول العربية: **قرارات مجلس جامعة الدول العربية**، المجلد الرابع، ١٩٨٨. ص ٥٨٦.
(١٩) ويكيبيديا : **مرجع سبق ذكره**.
(٢٠) قرار رقم ٥٢١٦ بتاريخ ١٣/ ١٢/ ١٩٩٢.موقع www.arableagueonline.org
(٢١) موقع بيت مال القدس www.baytmalalquds.org
(٢٢) جرجس، **مصدر سبق ذكره**. ص٧٦.
(٢٣) الأمانة العامة: الإدارة العامة لشؤون فلسطين: **القرارات السياسية الخاصة بقضية فلسطين**، ١/ ٧/ ١٩٨٥، (ملف داخلي). ص ٩٦.
(٢٤) جريس: **مرجع سبق ذكره**.ص ١٣٣ـ ١٤٦.
(٢٥) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي**، المجلد الثاني، بيروت ١٩٩٤. ص٢٨٨.
(٢٦) جريس: **مرجع سبق ذكره** . ص٤٦.
(٢٧) ملف داخلي، **مرجع سبق ذكره** .ص١٠٨.
(٢٨) مؤسسة الدراسات الفلسطينية: **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي**، ١٩٨٧ـ ١٩٩١، المجلد الرابع، ص ٣٤٠.
(٢٩) جامعة الدول العربية : **قرارات مؤتمر القمة العربي في دورته الرابعة عشرة**، بيروت ٢٧و ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٢ ص ٩ـ ١١.
(٣٠) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة : **مؤتمرات القمة العربية، قراراتها وبياناتها ١٩٤٦، ١٩٩٠** ص ٥٧.